

الملخص التنفيذي

بحث في مقومات العيش واستراتيجيات التأقلم

للفلسطينيين في مصر

الفاقدين لحق الحماية الدولية

عروب العابد

برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين

الجامعة الأمريكية في القاهرة

أيلول ٢٠٠٣

الفلسطينيون في مصر

مقومات العيش واستراتيجيات التأقلم

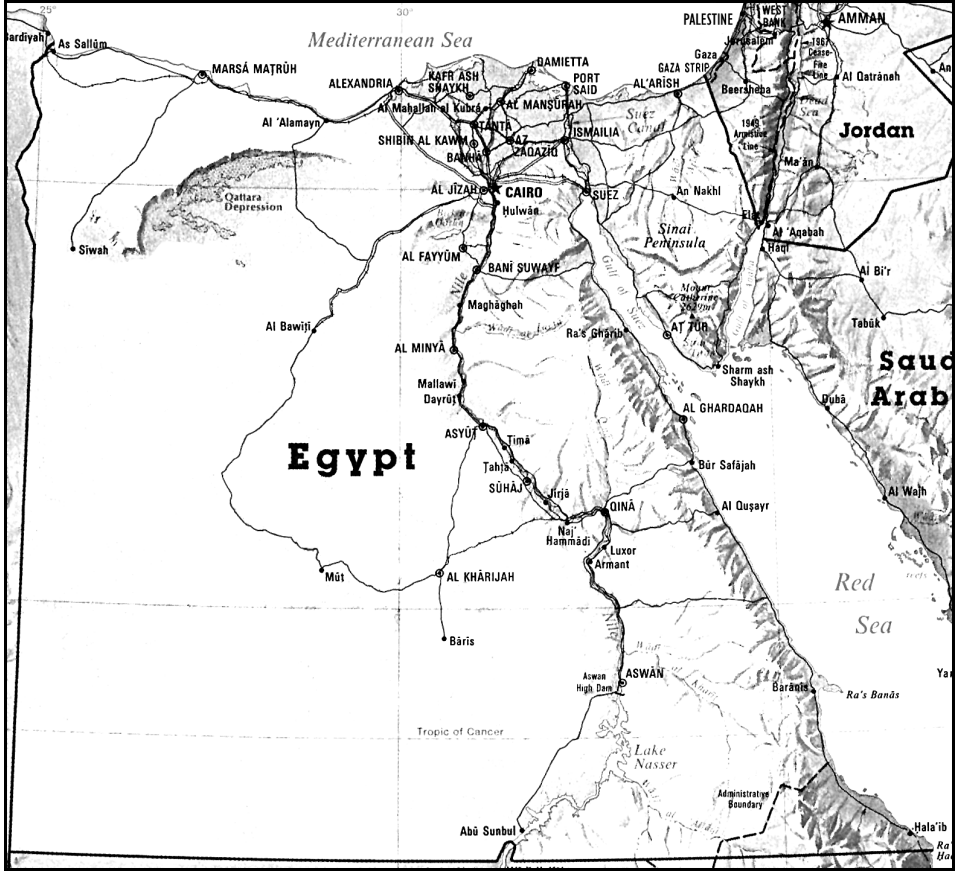


عروب العابد

برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين

الجامعة الأمريكية في القاهرة

أيلول ٢٠٠٣



أجري هذا البحث تحت رعاية الجامعة الأمريكية في القاهرة- برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين (FMRS). ويتمويل كندي من المركز الدولي للتنمية والأبحاث (IDRC).

صورة الغلاف: جزيرة فاضل تبعد 7كم عن مدينة أبوكبير - في محافظة الشرقية حيث يعيش الفلسطينيون في قريتهم المعزولة والتي ينقصها الخدمات. تصوير عروب العابد

• ساري حنفي (١٩٩٧) بين عالمين: رجال الشؤون الفلسطينية في الشتات وبناء الكيونة الفلسطينية، CEDEJ، مصر.

• ساري حنفي وأوليفيه سان مارتن (١٩٩٦)، "إشكالية المقيمين على الحدود- ظروف الفلسطينيين في شمالي سيناء." في الفلسطينيين في مصر، شمل، رام الله.

• أنيس قاسم (١٩٨٧)، "الفلسطيني: من مواطنين مهمشين إلى مواطنين مدمجين"، في الكتاب الفلسطيني السنوي للقانون الدولي، المجلد ٤، ١٩٨٧-١٩٨٨، ص. ٢٩٧.

• أسامة عرابي (١٩٩٦) "مخيم كندا ومأساة الهجرة الفلسطينية"، مجلة صامد الاقتصادي، الإصدار ١٨، عدد ١٠٦، عمان- الأردن.

• لمياء الراعي، (١٩٩٥) السكان المتسبون: دراسة حالة للفلسطينيين في القاهرة، أطروحة ماجستير، قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجي، الجامعة الأمريكية في القاهرة، القاهرة.

• تيري رمبل (٢٠٠٠)، "لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، والحماية، وحل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، بديل- معلومات وإيجاز النقاش، العدد رقم ٥.

• نادرة سراج وآخرون (١٩٨٦)، "العرب الفلسطينيون في مصر، دار المستقبل، القاهرة.

• لكس تاكنبيرج (١٩٩٨) وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، مطبعة كلارندون، أوكسفورد.

• صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) (١٩٩٥)، "تحليل ظروف المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مصر"، يونيسيف، مصر (باللغة العربية).

• مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (٢٠٠٢)، ملاحظة على إمكانية تطبيق المادة (١/د) من اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

• عبد القادر ياسين (١٩٩٦) الفلسطينيون في مصر، مجلة صامد الاقتصادي، الإصدار ١٨، عدد ١٠٦، عمان- الأردن.

• عبد القادر ياسين (١٩٩٦) "الفلسطينيون في مصر" في الفلسطينيين في مصر، شمل، رام الله.

عروب العابد
٢٠٠٣

للتعليقات والمزيد من المعلومات

بريد إلكتروني: oroub@yahoo.com

أو الاتصال بقسم الهجرة القسرية بالجامعة الأمريكية

تليفون: ٧٩٧ ٦٦٢٦ (+ ٢٠٢)

• هالة عبد القادر (٢٠٠١)، "عديمو الجنسية في مصر"، ورقة مقدمة في الورشة الإقليمية بعنوان "بلا جنسية في العالم العربي" آيا نابا، قبرص، بتظيم من شمل.

• سوزان أكرم (٢٠٠٠)، "إعادة تفسير حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي وإطار عمل لحل دائم"،

http://www.badil.org أو في نصير عروزي، نسخة (٢٠٠١) اللاجئين الفلسطينيين؛ حق العودة، مطبعة بلوتو، ص. ١٦٥-١٩٤.

• سوزان أكرم (٢٠٠٠)، "الحماية المؤقتة وقابلة تطبيقها على حالة اللاجئين الفلسطيني، بديل: معلومات وموجز النقاش، الإصدار رقم ٤.

• بهجت حسام (٢٠٠١)، "العيش على الهوامش: مقترح برلماني لإثارة مسألة الجنسية التي طال إهمالها"، القاهرة تايمز، الإصدار ٥، العدد ١٠، ١٠-١٦ أيار، القاهرة.

• أليس بلوخ (١٩٩٩) "تنفيذ دراسة مسحية للاجئين: بعض الاعتبارات المنهجية والخطوط العريضة"، مجلة دراسات الهجرة، الإصدار ١٢، العدد ٤.

• لوري براند (١٩٩١)، الفلسطينيون في العالم العربي، معهد دراسات فلسطين، بيروت، لبنان.

• روبرت تشيمبرز (١٩٩٥)، الفقر ومقومات المعيشة: أي الحقيقتين أهم؟ معهد الدراسات التنموية، لندن.

• روبرت تشيمبرز (١٩٩٩)، حقيقة من هي الأهم؟ ترتيب الأول آخرًا، منشورات إنترمديتد تكنولوجي، لندن، المملكة المتحدة.

• جي كولمان (١٩٩٠)، "رأس المال الاجتماعي"، في أسس النظرية الاجتماعية، كامبردج، مساتشوستس، مطبعة جامعة هارفرد.

• مها الدجاني (١٩٨٦)، مؤسسة الهوية الفلسطينية في مصر، القاهرة، أوراق في علم الاجتماع، الإصدار ٩، مونوغراف ٣، Fall، مطبعة الجامعة الأمريكية في القاهرة.

• سينييه جيللان، هوفدناك آري، رانيا مكتبي، جون بيدرسون، وداع توستاد (١٩٩٤)، إيجاد الطرق: استراتيجيات التأقلم للفلسطينيين في تغيير البيئة، فافو، النرويج.

- إذا أخفقت الحماية المحليّة للدولة المضيفة، يجب الحصول على الحماية القانونية الدولية لإجبار الدول على التقيّد بمبادئ معينة بشأن معاملتهم للاجئين. ويجب أن توفر الحماية الدولية للفلسطينيين الحقوق الأساسية التي يفتقرون إليها حالياً (أي الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية). وهذا لا يعني التوطين الدائم الذي قد يجعلهم يتنازلون عن حقّهم في العودة إلى موطنهم الأصلي.
- يتعين على مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، ومنظمة العفو الدولية وغيرهما من مجموعات حقوق الإنسان المعنية أن تتحرّك لحماية الفلسطينيين المحتجزين في السجون المصرية وعلى الحدود المصرية.
- لقد كانت الدول المانحة كريمة في تمويل مشاريع بناء الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق يشكل موضوع إعادة تأهيل الفلسطينيين في الغربية والذين يحلمون بالعودة إلى وطنهم جزءاً من بناء الدولة الفلسطينية. فالحاجة تدعو إلى زيادة الاهتمام الذي توليه الهيئات الحكومية المعنية بمسائل اللاجئين الفلسطينيين بمن فيهم الدول الأعضاء في مجموعة عمل اللاجئين مثل كندا، التي تتولى زمام إدارة وضع اللاجئين وكذلك النرويج، وإيطاليا، وفرنسا، والسويد، والولايات المتحدة وغيرها من الدول المانحة المشاركة في إعادة تأهيل الظروف
- كما أنه أبرمت اتفاقية بين السلطة الفلسطينية والحكومة المصرية بشأن إعداد الطلبة لعملية بناء الدولة، وذلك من خلال قبولهم في جميع الكليات الجامعية، فالحاجة تدعو إلى التنسيق عن قرب مع السلطة الفلسطينية لإعداد الفلسطينيين الذين يعيشون في مصر للعودة. أما التمويل، فيمكن طلبه من الدول الداعمة لإنشاء الدولة الفلسطينية في المستقبل.
- تدعو الحاجة إلى التنسيق بين الاتحادات والروابط الفلسطينية وكذلك التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مصر. وقد يكون من المفيد إنشاء إئتلاف من المنظمات غير الحكومية التي لها فروع في جميع أنحاء مصر من أجل جمع الأموال اللازمة لتطوير المشاريع الخاصة بالفلسطينيين والتي تشتمل على صفوف محو الأمية، والتدريب المهني، وشبكة التشغيل التي تتسق بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل، والأنشطة الخاصة بالأطفال، وبرامج الإقراض الصغيرة، ومشاريع مدرّة للدخل.

الحالات التي صادفها فريق العمل أثناء العمل الميداني والتدابير القانونية التي اتخذتها مصر لا تعكس احترام مصر لأي من هذين المبدأين.

لجأ إليها الفلسطيني^٧. وكان الجدل أنه يجب أن تحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس صيغة خاصة للعودة والتعويض بدلاً من الصيغة المتعارف عليها في ذلك الوقت بالنسبة للاجئين والتي تتلخص في إعادة التوطين في دولة ثالثة (أكرم ٢٠٠١: ١٧٣).

التوصيات

- تتعلق الاتفاقيتان حول عديمي الجنسية والصادرتان في عامي ١٩٥٤ و ١٩٦١ بالفلسطينيين الذين هم لاجئون ولا جنسية لهم وغير قادرين على الاستفادة من اتفاقية ١٩٥١ حول اللاجئين. فني بند في اتفاقية ١٩٥٤ المتعلقة بوضع عديمي الجنسية نص شبيه بذلك الموجود في اتفاقية ١٩٥١ حول اللاجئين حيث أنه لا تسري أحكام الاتفاقية على الأشخاص الذين يتلقون حالياً الحماية أو المساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. هكذا، حرم التطبيق المحدود لهذه المادة على اللاجئين الفلسطينيين إضافة إلى الاتفاقيات المذكورة سابقاً للفلسطينيين من التمتع بجميع حقوقهم الأساسية. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن التعريف الأساسي لـ "عديمي الجنسية" يعتبر الآن قانوناً دولياً عاماً وعليه هو ملزم حتى للدول غير الأعضاء في إحدى أو كل هذه الاتفاقيات (أكرم ٢٠٠٠^٨).
- للاستفادة من هذين الميثاقين، "يعتبر الشخص عديم الجنسية عندما لا يحمل جنسية أية دولة بموجب قوانينها وتطبيقاتها".
- بالنسبة للبروتوكولات الإقليمية، هناك مبدأ رئيسيان أثيرا في مواقف أعضاء جامعة الدول العربية إزاء اللاجئين الفلسطينيين. أما المبدأ الأول فيشير إلى دعمهم والتعاطف مع القضية الفلسطينية وعلى أساسه وافقت الدول بموجب بروتوكول الدار البيضاء على منح إذن الإقامة والحق في العمل والسفر على قدم المساواة مع المواطنين. في حين أن المبدأ الثاني يشير إلى تعهد هذه الدول بالحفاظ على الهوية الفلسطينية والاحتفاظ بوضع اللاجئ للفلسطينيين من أجل تحميل إسرائيل مسؤوليتها عن خلق معضلة اللاجئين، غير أن
- يجب الوضع القانوني غير الواضح للفلسطينيين في معيشتهم بطرق عديدة. فقد جعل إقامتهم غير آمنة أو حتى غير قانونية في الكثير من الحالات. وهذا بدوره أثار على فرص العمل والتعليم وكذلك حرية التنظيم. وحيث أن مصر قد وقّعت على العديد من المواثيق والإتفاقيات الدولية، يجب عليها أن توفر الحقوق الأساسية للفلسطينيين بغض النظر عن الظروف السياسية.
- يتعين على مصر أن تلتزم بدعم القضية الفلسطينية من خلال تطبيق المواد التي نصّ عليها بروتوكول الدار البيضاء لعام ١٩٦٥ ومن خلال معاملة الفلسطينيين كمواطنين إلى أن يتمكنوا من العودة إلى فلسطين.
- يجب السماح للفلسطينيين باستخدام وثائق السفر المصرية للانتقال بحرية وفقاً لاتفاقية ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي جنسية وبروتوكول الدار البيضاء الذي أبرمته جامعة الدول العربية عام ١٩٦٥. ويجب أن يكون حق الدخول مرة أخرى إلى مصر حقاً ثابتاً لأولئك الذين يحملون وثائق السفر المصرية. ويجب على الحكومة المصرية أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير عملية تجديد أذونات الإقامة للفلسطينيين.
- في ضوء التفسير الجديد للمادة (١) فقرة (د) من اتفاقية ١٩٥١ الصادر في أيلول ٢٠٠٠ والمتعلق بوضع اللاجئين، يجب على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين توفير الحماية للفلسطينيين دون المساس بحقوقهم في العودة.

^٧ أظهرت مراجعة ورقة العمل التحضيري أيضاً أن المجتمع الدولي لم يقرر استثناء اللاجئين الفلسطينيين من النظام القانوني العام لحماية اللاجئين. وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تعتبر نفسها مسؤولة بشكل رئيسي عن تمويل جهود الإغاثة، إلا أنها كانت معنية بتقديم المساعدة أو الحماية إلى اللاجئين الفلسطينيين بغض النظر عما إذا كانت الأمم المتحدة سوف تستمر في تقديم الإغاثة. وعليه، فقد أوضحت أن الحكم، المشمول بناء على طلبها في مسودة الميثاق، كان يهدف فقط إلى استثناء اللاجئين الفلسطينيين بشكل مؤقت (تاكبيرج ١٩٩٨: ٦٦).

^٨ لسوء الحظ فإن التقيد بميثاق ١٩٥٤ هو أكثر محدودية من حيث ميثاق عام ١٩٥١ (تاكبيرج ١٩٩٨: ١٨٦). وفي ٢٩ أيلول ١٩٩٤، وفقاً لتاكبيرج بناء على معلومات من مركز توثيق معلومات اللاجئين، كانت هناك ثلاث دول أعضاء فقط في جامعة الدول العربية أطرافاً في الميثاق وهي، الجزائر، وليبيا، وتونس (تاكبيرج ١٩٩٨: ١٨٦).

تعرف اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين "اللاجئ"
كما يلي:

كل من وجد، نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون
الثاني/يناير ١٩٥١ وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض
للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى
فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي
يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد
بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد
إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف
في العودة إلى ذلك البلد،

تنص **المادة (١) - فقرة (د)** "لا تسري هذه الاتفاقية على
الأشخاص الذين يتلقون حالياً الحماية أو المساعدة من
هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوض الأمم
المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إذا ما توقفت لأي سبب مثل هذه الحماية أو المساعدة ودون
أن يكون وضع هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائياً وفقاً لقرارات
الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع فإنهم يستفيدون حتماً من
أحكام هذه الاتفاقية.

- كان للدول العربية تحرك مؤثر في شرح الدور الفريد
للأمم المتحدة إزاء اللاجئين الفلسطينيين وأيدت
استشاهم مؤقتاً من نطاق عمل مفوضية الأمم المتحدة
السامية لشؤون اللاجئين ومن اتفاقية ١٩٥١. وكان
اهتمام الدول العربية بشكل رئيس ينصب على عدم
شمول اللاجئين الفلسطينيين في نطاق عمل المفوضية
السامية ولكن يجب أن يحصلوا على انتباه خاص من
الأمم المتحدة. وهنا، اعتبرت الدول العربية أن الأمم
المتحدة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية بخلق قضية
اللاجئين الفلسطينيين في المقام الأول وذلك من خلال
موافقتها على قرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية
العمومية للأمم المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٤٧،
الذي أوصى بتقسيم فلسطين (أكرم ٢٠٠١: ١٧٣).
وبهذا كان اهتمام الدول العربية يستند إلى اعتبارات
سياسية وليست قانونية. فقد خشيت الدول العربية
من أن يصبح وضع اللاجئين الفلسطينيين، إن هم
شملوا في نطاق عمل المفوضية السامية، مختلطاً مع
تصنيفات أخرى من اللاجئين ومن ثم لا يحظى سوى
بأهمية ثانوية (تاكينبيرج ١٩٩٨: ٦٦). كما أن الدول
العربية أعربت، أثناء اجتماعات جامعة الدول العربية،
عن خوفها من عدم تناول القضية الفلسطينية بشكل
مناسب إذا طبقت الحلول الدائمة الصادرة عن
المفوضية السامية على اللاجئين الفلسطينيين مثل
إعادة التوطين في دولة ثالثة أو التوطين في أول دولة

لحقوق اللاجئين ومصالحهم لتنفيذ الحل الدائم المتمثل
بالعودة، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل وفي الوقت
ذاته ضمان التسوية السلمية. وما كان من هذه المهمة
المزدوجة سوى أن تمخضت عن تضارب بالمصالح
لمفوض اللجنة مما جعل من الصعب أو حتى من
المستحيل حماية ودعم الحقوق المحددة للاجئين.
وهكذا أخفقت لجنة التوفيق في تحقيق المهام الموكلة
إليها. وتحولت هذه اللجنة في عام ١٩٥٢ من كونها
منظمة أسند إليها مهمة حماية حقوق، وأملاك،
ومصالح اللاجئين إلى مجرد شيء ليس أكثر من رمز
لاهتمام الأمم المتحدة بالصراع العربي الإسرائيلي
الذي لم يجد له حلاً إضافياً إلى كونها مسؤولة عن
وضع التقارير وتحديثها بالنسبة للأملاك الفلسطينيين
قبل اندلاع حرب ١٩٤٨ (أكرم ٢٠٠٠)

- تذكر اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين
الحقوق المحددة للاجئين وتصف بعض المعايير
الخاصة بالتعامل معهم. والمادة ١ فقرة (د) من الاتفاقية
تستثي اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون مساعدة
من وكالة الغوث على الرغم من أن أولئك الذين يعيشون
في أماكن عملها هم فقط الذين يتلقون المساعدة
منها. أما إعادة تفسير المادة رقم (١) الفقرة (د)، فلم
تتم سوى في أيلول ٢٠٠٢ من قبل مفوضية الأمم
المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة
وذلك بهدف التأكيد على أن الفلسطينيين لا جئون بحكم
الحقيقة التاريخية ويجب أن يحصلوا على حماية
المفوضية إذا كانت المساعدة أو الحماية التي تقدمها
هيئات الأمم المتحدة الأخرى قد توقفت (المفوضية
السامية لشؤون اللاجئين ٢٠٠٢). إذن، فالفلسطينيون
الذين لا يتواجدون في مناطق عمل وكالة الغوث
يندرجون تحت مهمة الحماية الموكلة لمفوضية الأمم
المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

- بعد أن كانت مصر مترددة بالالتزام باتفاقية ١٩٥١،
قامت عام ١٩٨١ بالمصادقة عليها. ومن الواضح أن
هذا التردد كان نتيجة للتضارب المنظور بين الوضع
الذي تفضله جامعة الدول العربية والوضع الذي تحدده
اتفاقية ١٩٥١، وكذلك بسبب اعتراض منظمة التحرير
الفلسطينية لسنوات عديدة على تصنيف الفلسطينيين
ضمن وضع اتفاقية ١٩٥١ حيث أن في هذا اختراق
لحقوق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن التنازل عنها
أبداً (تاكينبيرج ١٩٩٨: ١٢٥).

• لم يتم التقيّد بما جاء في بروتوكول الدار البيضاء الذي تمهدت فيه مصر والدول العربية الأخرى بمعاملة الفلسطينيين فيها على قدم المساواة مع مواطنيها من حيث الحقوق الأساسية مع المحافظة على الهوية الفلسطينية. فكان الفلسطينيون عرضة للاعتقالات الأمنية أثناء تصاعد حدة التوترات السياسية. وبالتالي، لم يكن الإفصاح عن الهوية الفلسطينية أمراً سهلاً يمرّ دون حذر دائم. كما أن الموقف القانوني غير المستقر للفلسطينيين في مصر مثل تجديد إذن الإقامة، والحصول على تصريح العمل أو بطاقة الطالب كان في أغلب الأحيان يؤدّي بهم إلى عدم إبراز جنسيتهم الفلسطينية. وحتى أولئك الذين كانوا يعتزّون بهويتهم كانوا في أغلب الأحيان يجدون طرفاً لإخفاء جنسيتهم الفلسطينية لأسباب عديدة حتى أن غالبية الفلسطينيين في مصر يتحدثون باللهجة المصرية. وكان هذا التماهي عبارة عن استراتيجية للعيش بحيث يلقون القبول في المجتمع المضيف.

في مصر أن العديد من أقاربهم أو جيرانهم تجاوزوا مدة الإقامة المصرّح لهم بها في الفيذا بعد الدخول إلى غزّة. أما اليوم، ليس باستطاعتهم الخروج من غزّة إذ قد يعرضون أنفسهم إلى العقوبة أو السجن على أيدي السلطات الإسرائيلية. كما أن العودة إلى مصر قد تكون مستحيلة بالنسبة للعديد إذا كانت أذونات الإقامة قد انتهت بعد ستة أشهر. كما أن اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠ قد تمخّص عن المزيد من التأخير في طلبات الحصول على بطاقات الهوية وتنفيذ برامج لم الشمل.

• كان للصعوبات الكامنة في الحصول على وظيفة وفي إنشاء قاعدة لعيش مستقر إضافة إلى المعاملة القانونية التمييزية الأثر الكبير في تعزيز آمال الفلسطينيين في العودة وحفّزت العديد منهم للسعي إلى لمّ الشمل مع العائلة في غزّة والاستقرار هناك.

الهوية الفلسطينية

حماية الفلسطينيين في القانون الدولي

• تختلف درجة احترام حقوق الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بالاعتماد على سياسة الدولة والمواثيق والبروتوكولات التي صادقت عليها الدول المضيفة. فالدول العربية ومع موافقتها على إيواء اللاجئين الفلسطينيين على أساس مؤقت، كانت مستعدةً لحمل المسؤولية المترتبة على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مع المجتمع الدولي. كما أن الدول العربية قد ذكّرت المجتمع الدولي بالضرورة الأخلاقية للاحتفاظ بمسألة اللاجئين الفلسطينيين على الأجندة السياسية مع التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ القرارات الدولية التي تتعلق بهذه الفئة من اللاجئين.

• أنشئت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين لتوفير المساعدة للاجئين الفلسطينيين بناء على القرار رقم ٣٠٢ الفقرة (٤) منه لعام ١٩٤٩. وقد قدمت الوكالة المساعدة والإغاثة للفلسطينيين الذين وصلوا إلى الدول التي تعمل بها بما فيها الأردن، وسوريا، ولبنان، والصفة الغربية، وغزّة. كما تم تشكيل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق عندما تمّت الموافقة على القرار ١٩٤: وكانت مسؤولة هذه اللجنة توفير الحماية المباشرة

• أظهر البحث الميداني تبايناً واسع النطاق بالنسبة إلى الهوية الفلسطينية. فهناك مجموعة من العوامل القانونية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي لعبت دوراً فيما يتعلق بمشاعر الانتماء إلى المجتمع الفلسطيني في مصر والتعريف بالشخص من خلاله بالإضافة إلى الانتماء إلى فلسطين ذاتها. ولم يتم تحديد نماذج واضحة بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بالنسبة لهويتهم حيث أن البحث عن الهوية يبقى خياراً شخصياً ويعتمد على عوامل كثيرة. كما أن الفلسطينيين في بعض الحالات كانوا يميلون إلى إخفاء هويتهم والاندماج أو حتى الذوبان في المجتمع المصري. أما في حالات أخرى، فقد اتحد الفلسطينيون بشكل أقوى وحافظوا بشدة على المكتسبات الفلسطينية الثقافية واحتفظوا حتى بلهجاتهم الفلسطينية أثناء الحديث.

• تبين من المقابلات مع العديد من العائلات الفلسطينية أن الأب كان نادراً ما يقضي وقتاً مع عائلته عندما يكون مقاتلاً في صفوف جيش منظمة التحرير الفلسطينية أو أنه كان مشغولاً بالعمل في القطاع غير المنظم: مما لم يعطه الفرصة على سرد الذكريات عن فلسطين وتاريخ العائلة للأبناء.

المحتوى الذي تمت المصادقة عليه في البروتوكول. فالفلسطينيون الذين يغادرون مصر يمكن أن يضمنوا العودة فقط بإحدى الطريقتين: يجب أن يعودوا إلى مصر خلال ستة أشهر أو تقديم إثبات على العمل أو الالتحاق بالدراسة في الخارج، وذلك ليمنحوا فيزا عودة لمدة سنة علمياً أي تأخير في العودة بعد هذا التاريخ المحدد يؤدي إلى حرمانهم من دخول الأراضي المصرية.

• دفع الفلسطينيون ثمن الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من حرب الخليج عام ١٩٩٠/١٩٩١. ولم يعط العديد منهم ممن يحملون وثائق السفر المصرية والذين عاشوا في الكويت أو في الخليج الحق في العودة إلى مصر بعد أن بدأت الحرب. وفي ١٩٩٥، أدى قرار الرئيس الليبي بإرسال الفلسطينيين المقيمين في ليبيا إلى فلسطين إلى بروز مشكلة الفلسطينيين المتروكين على الحدود دون أي وضع قانوني (مخيم سلوم) وهم الذين منعوا من العودة إلى مصر كما منعوا من العودة إلى ليبيا.

• من الإشكالية للفلسطيني أن يكون دون جنسية ويكتفي بحمل وثيقة السفر المصرية فقط: وذلك لأسباب عديدة. فقد يزعج بالفلسطينيين في السجن أو يرحلوا عند توقيفهم بغض النظر عن السبب وراء هذا التوقيف. وتشترط جهات الأمن الرسمية في الدولة في بعض الأحيان على أفراد عائلة الشخص الذي تم توقيفه أن يتقدموا بطلب الحصول على فيزا بحيث يمكن إرسال الشخص إلى دولة أخرى؛ ويرفض مثل هذا الطلب في معظم الأحيان.

العودة إلى فلسطين

• في عام ١٩٩٥، وبعد سلسلة من محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أنشأت السلطة الفلسطينية قاعدة لها في الضفة الغربية وغزة. ودعت السفارة الفلسطينية في مصر الفلسطينيين المقيمين هناك إلى التقدم بطلبات للعمل في دوائر السلطة في غزة. وأعطى العديد من المقاتلين السابقين في صفوف

منظمة التحرير الفلسطينية الأولوية للعودة. فغادر ما مجموعه ٤٥٠٠٠ فلسطيني غزة عام ١٩٩٥، حسبما ذكر السفير الفلسطيني في مصر^٥. أما أولئك الذين ذهبوا إلى غزة عام ١٩٩٥، فقد شملوا أولئك الذين نزحوا بعد حرب ١٩٦٧ وإن لم يشملوا اللاجئين الذين طردوا من فلسطين عام ١٩٤٨. وقد ارتأى الأشخاص النازحون في الذهاب إلى غزة تحقيق هدف بعيد المدى ألا هو العودة إلى الوطن. واعتبرت العودة إلى غزة والضفة الغربية على أنها طريقة للخلاص من الوضع غير القانوني والمهين الذي تتحلوه في مصر. وكانت العودة أيضاً طريقة للحصول على الاستقرار الوظيفي والإحساس بالانتماء: وهذا ما كانوا يفتقرون إليه أثناء إقامتهم في مصر. وقد أعرب العديد من الفلسطينيين الشباب الذين واجهوا صعوبات في الحصول على عمل ومتابعة دراستهم العليا عن رغبتهم في العيش في فلسطين.

• لمدة سبع سنوات (١٩٩٣-٢٠٠٠)، شهدت غزة وفيها الفلسطينيون العائدون حديثاً مراحل البناء الأولى. وأصبح العديد من الشباب الفلسطينيين القادمين من مصر جزءاً من مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في غزة في حين انخرط آخرون منهم في أنشطة مختلفة لتأمين عيشهم من خلال شبكة العلاقات الأسرية. فالأسرة في فلسطين تشكل وسيلة ضرورية لتيسير العودة. كما أن العديد ممن تمت مقابلتهم في مصر ذكروا حصولهم على حوالات مالية من أبنائهم في غزة.

• صدرت بطاقات هوية ووثائق سفر فلسطينية للفلسطينيين العائدين إلى غزة عند وصولهم إليها. تجدد هذه الوثائق كل ثلاث سنوات. كما كان باستطاعة النساء الفلسطينيات اللواتي تركن أهاليهن يعيشون في غزة أن يتقدمن بطلب انضمام أبنائهن وأزواجهن لهن من خلال برنامج لم الشمل^٦. كما كان باستطاعة الفلسطينيين الآخرين أن يذهبوا إلى غزة بأن يتقدموا بطلب تصريح زيارة من خلال أفراد العائلة الذين يعيشون في فلسطين حيث يبقى هذا التصريح الذي يصدره الحاكم الإسرائيلي ساري المفعول عادة لمدة ثلاثة أشهر. وقد ذكر الفلسطينيون الذين تمت مقابلتهم

٥ مقابلة مع السفير الفلسطيني في مصر، سعادة السيد زهدي القدرة في ٢٣ أيلول ٢٠٠١.

٦ الشروط الإسرائيلية للحصول على حق الإقامة هي: (١) أن يكون الشخص مسجلاً ضمن الإحصاءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة حديثاً عام ١٩٦٧، (٢) أن يحمل الشخص هوية إسرائيلية، و(٣) أن الشخص كان يزور المناطق المحتلة بانتظام، كل ست سنوات على الأقل، منذ إجراء عملية الإحصاء (هوفدناك ١٩٩٧: ٦٧). وقد تم تنفيذ برنامج لم الشمل من خلال أولئك الذين كانت لديهم بطاقات الهوية الإسرائيلية والتي أصبحت فيما بعد بطاقات هوية فلسطينية (ووافقت عليها السلطات الإسرائيلية).

لإقامته في مصر. ويمكن للشخص إثبات ذلك، مثلاً من خلال تقديم وثيقة تبين عمله في مهنة مرخصة أو في مجال التعليم في مصر أو أنه مقترن بمواطنة مصرية (في حال مقدم الطلب سيده، أنها مقترنة بمواطن مصري) أو أن له شريك مصري في مصلحة

ما. وبالطبع لا يستطيع الجميع تحقيق هذا الشرط.

بروتوكول معاملة اللاجئين الفلسطينيين؛ بروتوكول الدار البيضاء

بناء على ميثاق جامعة الدول العربية وملحقه الخاص المتعلق بالفلسطينيين، وقرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية، وبشكل خاص القرار الخاص المتعلق بحماية وجود الفلسطينيين، وافق مجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في اجتماعه في الدار البيضاء في ١٠ أيلول ١٩٦٥ على الأنظمة التالية ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوضعها موضع التنفيذ:

(١) مع احتفاظ الفلسطينيين المقيمين حالياً على أراضي دولة بجنسياتهم، يكون لهم الحق بالعمل متساويين بذلك مع مواطني هذه الدولة.

(٢) يحق للفلسطينيين المقيمين حالياً في دولة أن يغادروا هذه الدولة ويعودوا إليها وفقاً لما تمليه عليهم مصالحهم.

(٣) يحق للفلسطينيين المقيمين في دول عربية أخرى أن يدخلوا إلى أراضي ويغادرونها وفقاً لمصالحهم وحقوقهم في الدخول لا يعطيهم الحق سوى في البقاء للفترة المسموح بها وللغاية التي دخلوا من أجلها ما دامت السلطات تسمح لهم بذلك.

(٤) الفلسطينيون الموجودون حالياً في وكذلك أولئك الذين كانوا يقيمون في الشتات وغادروا أملاكهم، يعطون الحق بناء على طلبهم للحصول على وثائق سفر سارية المفعول. ويجب على السلطات المعنية حيثما تكون متواجدة إصدار هذه الوثائق أو تجديدها دون تأخير.

(٥) حاملو وثائق السفر هذه والمقيمون في دول جامعة الدول العربية يحصلون على المعاملة ذاتها التي يحصل عليها مواطنو هذه الدول بشأن فيزا السفر وقوانين الإقامة.

نيابة عن الأمين العام

الدار البيضاء ١١ أيلول ١٩٦٥

يتم الحصول عليها بسهولة، أو أنهم يتقدمون بطلب الحصول على رخصة أعمال زراعية، من أجل الحصول على وثيقة رسمية تثبت عملهم. وهذه الرخصة الرسمية تكون في العادة ضرورية للتقدم بطلب الحصول على إذن الإقامة الذي يشترط إرفاقه برسالة من اتحاد العمال للحصول عليه.

- من الأمور التي عبّر المستهدفون بالمقابلة عن استيائهم إزاءها كان تجديد أذونات الإقامة للرجال الفلسطينيين الذين بلغوا سن الحادية والعشرين. ففي سن الثامنة عشرة يكون العديد من هؤلاء الشبان معرضين للترحيل في أية لحظة باعتبار أن العديد منهم أيضاً يجبر على ترك المدرسة لعدم تمكنه من تسديد رسوم الدراسة أو أنهم لا يستطيعون الحصول على عمل قانوني عندما يصلون إلى سن الحادية والعشرين ويخرجون من الجامعة. وعليه، يجد العديد من الفلسطينيين أنفسهم مرغمين على الإقامة بشكل غير قانوني في مصر إلى أن يتمكنوا من تزويد السلطات بالسبب الرسمي الذي يبرر إقامتهم مما يدفع بالعديد من الشباب الفلسطيني (رجالاً ونساءً) إلى الاقتران بمصريين أو مصريات لكسب الصفة القانونية لإقامتهم في البلد.

- هناك الكثير من القيود المفروضة على حرية الحركة بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في مصر. وتتنص المادة ٣ من بروتوكول الدار البيضاء على: "عندما تتطلب مصلحة الفلسطينيين المقيمين حالياً على أراضي دولة فإنه يحق لهم مغادرة أراضي هذه الدولة والعودة إليها". غير أن وضع أولئك الذين يغادرون الدولة يختلف عن

- تختلف عملية تجديد أذونات الإقامة وهي مدفوعة الرسوم وفقاً لسنة الوصول. فأولئك الذين قدموا إلى مصر قبل وخلال حرب ١٩٤٨، يحملون الفئتين (أ) و (ب). وفي العادة تكون أذوناتهم قابلة للتجديد كل خمس سنوات. والعدد القليل الفلسطينيين الذين وصلوا إلى مصر خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ يحملون الفئة (ج) وهم يجددون أذونات الإقامة كل (٥) سنوات. أما الفلسطينيون الذين قدموا خلال وبعد حرب ١٩٦٧ فيصنّفون تحت فئتي (د) و (هـ)، على التوالي. وهم يجددون أذونات الإقامة الخاصة بهم كل (٣) سنوات في حين أن المسنين وأولئك الذين يثبتون أقامتهم المستمرة في مصر لعشرة سنوات متتالية، فيمكن تجديد أذونات إقامتهم كل ٥-١٠ سنوات وفقاً لسنة الوصول.

- حيث أن الحصول على تصريح عمل ليس بالأمر السهل، وبخاصة أن العامل الفلسطيني لا يستطيع التناقص على أكثر

من ١٠٪ هي الحصة المخصصة من سوق العمل لقوى العمل الأجنبية، فقد قال العديد من أولئك العاملين في أعمال غير قانونية أو بدون رخصة عمل أنهم يقدمون طلب الحصول على رخصة سائق تكسي، والتي

الأزواج مصدراً مهماً لكسب الرزق بحيث قد تشعر المرأة الأرملة أو المطلقة أنها ترغب في الزواج مرة أخرى من أجل ضمان توفير مستلزمات العيش لعائلتها.

الدولة منذ ١٩٩٥ مما أدى إلى تراجع ظروف الفلسطينيين الذين كانوا يعتمدون على منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على رواتبهم، والمساعدات، والبعثات الدراسية، والتقاعد. وخفضت الرواتب وأوقفت جميع برامج المساعدات، والبعثات الدراسية، والمنح.

• خلال البحث الميداني، أجريت مقابلات مع العديد من النساء اللواتي هجرهن أزواجهن أو طلقوهن عندما عادوا إلى غزة. كان معظم هؤلاء الأزواج قد عملوا مع السلطة الفلسطينية في غزة حيث بدأوا حياة جديدة لهم فيها بمعنى أنهم انتقلوا إلى ممارسة مهنة جديدة، وعائلة جديدة، وأنشأوا لهم منزلاً جديداً مما عمل على توتر علاقاتهم مع عائلاتهم في مصر. وفي المقابل، تضاعفت مسؤوليات النساء إذ يتعين عليهن إدارة المنزل بالإضافة إلى كسب الدخل بالعمل خارج المنزل؛ وهذا جعل بعض السيدات اللواتي استهدفن بالمقابلة أن يعبرن عن الإحباط لأن أزواجهن لم يتحملوا مسؤولياتهم وواجباتهم العائلية إذ أهملوها سعيًا إلى تحقيق مصالحهم الخاصة تاركين النساء يتحملن ما تهربوا هم من تأديته.

• شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية نواة اجتماعية واقتصادية لتلك الاتحادات والروابط العاملة تحت مظلتها. كما كانت بمثابة القاعدة لمجتمع الفلسطينيين الذين كان يتعين عليهم العمل مع المنظمة ومؤسساتها، علماً بأن العديد من هيئات منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تقدم الخدمات للفلسطينيين ومنها اتحاد عمال فلسطين، واتحاد المرأة الفلسطينية.

الوضع القانوني للفلسطينيين في مصر

• في عام ١٩٦٠ خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا، صدر القرار رقم (٢٨) والذي منح بموجبه الفلسطينيون وثائق سفر. وفي الوقت ذاته صرحت مصر أن الفلسطينيين المقيمين على أرضها لن يفقدوا جنسيتهم الفلسطينية.

• في ١١ أيلول ١٩٦٥، صادق وزير الخارجية المصري محمود رياض على بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية والذي يعرف ببروتوكول الدار البيضاء. دعا هذا البروتوكول الحكومات العربية إلى منح الفلسطينيين أذونات إقامة، والحق في العمل، والحق في السفر بنفس القدر من المساواة مع المواطنين مع التأكيد في الوقت ذاته على أهمية الحفاظ على الهوية الفلسطينية والحفاظ على وضع اللاجئ بالنسبة للفلسطينيين. لكن، على أرض الواقع لم يتم الالتزام ببروتوكول الدار البيضاء هذا وما كان من سياسات الدول العربية سوى أنها أنكرت وبالتالي تجاه الفلسطينيين حقوقهم.

• على الرغم من كون الفلسطينيين في مصر لاجئين أو نازحين ولا يستطيعون العودة إلى فلسطين بسبب الاحتلال، إلا أن حصولهم على أذونات الإقامة المصرية مشروطاً بقدرة مقدم الطلب على إبداء سبب معقول

منظمة التحرير الفلسطينية في مصر

• كان دور منظمة التحرير الفلسطينية في مصر مهما حتى عام ١٩٩٥ عندما تأسست السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية مجرد هيئة وطنية ولكنها كانت أيضاً مصدر تشغيل رئيسياً للفلسطينيين في غزة ومصر ضمن فروعها العديدة مثل فتح، وجيش التحرير الفلسطيني - قوات عين جالوت. كما سعى العديد من الفلسطينيين إلى العمل لدى منظمة التحرير الفلسطينية لأنها كانت تمثل لهم طاقة الأمل لتحرير فلسطين. كما أن الحصول على وظيفة في منظمة التحرير الفلسطينية يمثل مصدر دخل ثابت للشخص، وتقاعداً، وتعليماً مجاناً للأبناء في المدارس الحكومية، وبعثات للدراسة الجامعية، ورعاية صحية في مستشفى فلسطين ناهيك عما تحمله مثل هذه الوظيفة من امتياز وسلطة.

• قامت منظمة التحرير الفلسطينية بدور مهم في مساعدة عائلات الموظفين العاملين لديها، فعلى سبيل المثال أنشأت رابطة الشهداء والجرحي الفلسطينيين، والاتحادات الفلسطينية. مع إنشاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية و غزة، أصبحت أولوية التمويل لبناء

شدد الفلسطينيون على الحاجة إلى اكتساب المهارات اللازمة وأن يكون الفرد منتجاً في المجتمع. فالعديد من الأشخاص استطاعوا تحسين ظروف معيشتهم وتأمين حياتهم من خلال الحصول على موارد متعددة للدخل.

كانت وجهة نظر الأشخاص المستهدفين بالمقابلات والذين لم يستكملوا تعليمهم أن التشغيل الذاتي والأعمال المتنوعة هي الخيارات الفضلى أمامهم للبقاء.

مشاركة المرأة في استراتيجيات المعيشة في مصر

كان للمرأة المتزوجة من فلسطيني دور متزايد الأهمية على مدار الزمن في معيشة العائلة واتخاذ القرارات المصرية لها. وذكرت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن في إطار البحث أنهن عملن في تجارة النثرينات مثلاً يشترين ١٠ أقلام أحمر شفاه من المحل التجاري لبيعها سواء في شوارع المدن المصرية أو على خطّ تجاري بين غزة ومصر أو أنهن عملن في قطاعات العمل غير المنظم أو الخدمات. بشكل عام، وفي ظل الضغوط الاقتصادية التي تعرّضن لها، فقد أرغمت النساء على القيام بأدوار حيوية وفاعلة في سوق العمل وأصبحن هنّ مصدر رزق العائلة.

عملت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن في أنشطة مدرة للدخل في إطار تمسكهنّ بالأفكار التقليدية السائدة في المجتمع الفلسطيني حول دور المرأة التي يجب ألا تعمل خارج منزلها.

في المناطق الريفية والحضرية، كانت المرأة في أغلب الأحيان مسؤولة عن الخوض في الإجراءات الإدارية. فعلى سبيل المثال، الزوجة في العديد من الحالات هي التي تجدد وثائق الإقامة والسفر المصرية إضافة إلى استكمالها المعاملات التحاق الأبناء بالمدارس.

كشفت المقابلات عن ظاهرة لدى الرجال الذين كانوا يسافرون لتأدية واجبات عملهم وبخاصة أفراد جيش منظمة التحرير الفلسطينية وضباطه لإنشاء أسر لهم حيثما يعيشون. ففي مصر على سبيل المثال، يمكن لرجل فلسطيني أن يتزوج من امرأة مصرية من أجل الحصول على الإقامة القانونية في البلد. وفي بعض الحالات، ذكر الرجال أنهم اقترحوا بأكثريّة من امرأة كلّ واحدة في مكان. فالزوجة بالنسبة لهم تعين على إنشاء قاعدة مستقرة لمعيشتهم. أما بالنسبة للنساء، يمثل

كان لعمل الفلسطينيين في دول الخليج في الخمسينيات، والستينيات، والسبعينيات أهمية سبب مصدر الدخل الأساسي الذي تمكنوا من توفيره لعائلاتهم في مصر وذلك من خلال التحويلات المالية إلى أفراد العائلة المباشرين لهم والأقارب. وفي حقيقة الأمر، غادر العديد منهم إذ شعروا بالتزام تجاه أفراد عائلاتهم وبضرورة مساعدتهم في إستكمال تعليمهم. وبذلك اعتمد الفلسطينيون في مصر على الحوالات التي يرسلها لهم أقرباؤهم من دول الخليج. إلا أنه مع اندلاع حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، انقطعت هذه العوائد. ومرة أخرى، اعتمد الفلسطينيون في مصر على أبنائهم وأقاربهم الذين التحقوا بالعمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة عقب ١٩٩٥. إلا أن تأثير انتفاضة عام ٢٠٠٠ طال حتى الحوالات المرسلّة من الضفة الغربية وغزّة إلى الفلسطينيين في مصر.

صرّح نفر قليل من الأشخاص المستهدفين بالمقابلات بأنهم ادخروا بعض المال في البنك بالإضافة إلى العديد من الوسائل الأخرى المستخدمة، وأهمها الأملاك والذهب وهما الوسيّلتان الأكثر شيوعاً لتوفير الأموال سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. ومن الوسائل الشائعة الأخرى تنظيم الجمعيات حيث يسهم كل عضو في مجموعة بمبلغ محدد ومنظم من المال فيتسلّم كلّ منهم إجمالي المبلغ الذي تم جمعه في نهاية الشهر. وتهدف هذه الجمعيات بشكل رئيسي إلى توفير رسوم المدرسة والجامعة إضافة إلى الرسوم اللازمة لتجديد أذونات الإقامة.

لم يذكر أيّ من المستهدفين بالمقابلات أنه يفضل طلب النقود بدلاً من كسبها بقرع جبينه في صراعه للبقاء. فأحد المفاهيم الرئيسية في حياة الفرد كرامته: ومن هذا المنطلق تكون الأولوية للبحث عن فرص عمل بدلاً من انتظار شفقة الآخرين وصدقاتهم.

أدّت فرص العمل المحدودة وكذلك توفير الخدمات الأساسية بالفلسطينيين إلى تنوع طرق بحثهم عن إمكانيات تحصيل الدخل. وفي العديد من المقابلات،

- بيّنت المقابلات وجود رضا عام عن الخدمات الصحيّة المقدمة في مناطق إقامة الفلسطينيين إذ ذكر العديد من المستهدفين بالمقابلات أن هذه الخدمات الطبية الثانوية تقدّم لهم بشكل ملائم ومعقول من الناحية المادية. أما الشكوى الرئيسيّة لدى الفلسطينيين بالنسبة للرعاية الصحية فهي الحصول على الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة إضافة إلى اضطرابهم إلى شراء الأدوية غير المدعومة: مما يسبب لهم الكثير من التعقيدات والمشاكل. ويصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما يصيب أحدهم مرضاً عضالاً أو عندما يحتاج آخر إلى عملية جراحية مكلفة: ففي هذا إرهاق لمجمل اقتصاد العائلة. وكما ذكر العديد، تغطي تكاليف معالجة الأمراض الفجائية والإصابات في أغلب الأحيان على حساب البنود الأخرى من مقومات المعيشة المتاحة لهم.
- يخدم مستشفى الهلال الأحمر- مستشفى فلسطين- حالياً ٢٠ر٠٠٠ منتفع يغطّيهم برنامج التأمين بمن فيهم أولئك الذين يعملون في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والاتحادات الفلسطينية إضافة إلى موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني. وهو يخدم أيضاً عائلات الشهداء الجرحى الفلسطينيين إضافة إلى تقديمه للعلاج الطبي للفلسطينيين العاملين في دوائر السلطة الفلسطينية في غزّة والضفة الغربية. هذا مع العلم، أنه في حال عدم توقّر الخدمات الطبية في المناطق المحتلة، تعمل المستشفيات هناك على نقل المرضى إلى مستشفى فلسطين في القاهرة.
- يعاني المستشفى المذكور من عجز هائل في موازنته التي خضعت إلى تخفيضات بسبب الأولوية التي أعطاهها الصندوق الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٥ لإنشاء المراكز في غزّة والضفة الغربية والتي جاءت على حساب الخدمة المقدّمة لمصر: إضافة إلى ذلك، فإن المبالغ التي تقطع من رواتب موظفي منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن ترسل إلى الهلال الأحمر لتسديد بدل الخدمات المقدّمة لهم. وهذا ينطبق على المبالغ التي من المفترض أن تحوّلها السلطة الفلسطينية لتغطية الخدمات الطبية المقدّمة إلى الفلسطينيين القادمين من غزّة.
- منع القانون رقم ١٥ الصادر عام ١٩٦٣ الأجنبي من تملك الأرض. لكن المادة رقم (١) منه اعتبرت الفلسطينيين استثناءً إذ نصّت على أنه يحقّ للفلسطينيين تملك الأرض في مصر إلى أن يتم تحرير المناطق الفلسطينية من قوات الاحتلال ويتمكن الفلسطينيون من العودة إلى وطنهم.
- منع القانون رقم (٨١) لعام ١٩٧٦ الأجنبي من تملك المباني والأراضي إلا في بعض الحالات الاستثنائية إذ نصّت المادة (٢) في الفقرة (ب) منها على أنه يمكن للأجنبي امتلاك المباني والأراضي بناء على إذن خاص من مجلس الوزراء شريطة الامتلاك لغايات السكن الخاص أو العمل الخاص، وشريطة ألا يتجاوز سطح العقار الذي يتم امتلاكه ١٠٠٠ متر مربع (عدلت في القانون رقم ٥٦ لعام ١٩٨٨ إلى ٣٠٠٠ متر مربع): ويتم تسديد قيمة العقار بالعملة الأجنبية على أن تكون هذه الملكية بالشراكة مع مصري.
- منع القانون ١٠٤ لعام ١٩٨٥ الأشخاص الأجنبي والشركات الأجنبية من امتلاك الممتلكات الزراعية أو الأراضي الخصبية أو الصحراوية في مصر. ونصّت المادة رقم (١) من هذا القانون على أن ملكية العقارات تؤوّل إلى الدولة بحق رجعي خلال خمس سنوات من تطبيق القانون.
- كان من نتيجة قوانين الملكية هذه أنها عملت على زعزعة القوة الاقتصادية للفلسطينيين في مصر. وفي العديد من الحالات، وجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين إلى تسجيل أملاكهم مستخدمين أسماء مصرية أو معتمدين على شركاء مصريين. وبالطبع، مثل هذا التسجيل الوهمي يجعل موقف الفلسطينيين القانوني على المستوى الاقتصادي ضعيفاً ويحول دون ممارستهم لحقوقهم القانوني في اللجوء إلى المحاكم لفضّ النزاعات التي قد تنشأ وتكون لصالحهم. بقي الفلسطينيون على هذا الحال المستضعف حتى عام ١٩٩٧ عندما تمت المصادقة على القانون رقم (٨) وهو قانون الضمانات والحوافز الاستثمارية والذي يمنح الأجنبي الحق في تملك الأعمال الكبيرة من خلال السماح بالشراكة حيث من الممكن تملك الأجنبي لما نسبته ٤٩٪ من الممتلكات في حين يتملك المصري ٥١٪ منها.

- أبناء الأمهات اللواتي نجحن في امتحان الشهادة الثانوية المصرية؛
- المقيمون باستمرار في مصر وهم الذين ولدوا في مصر وأنهم جميع المستويات الدراسية في المدارس المصرية؛
- الطلبة المحتاجون إلى المساعدة المالية ولديهم أوراق ثبوتية تبين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (طلب بحث اجتماعي).
- تمكّن العديد من أولئك الذين أعفوا من دفع ٩٠٪ من الرسوم من الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية. أما الدراسة الجامعية فلم تكن مؤمنة لهم لأنه كان يتعين عليهم دفع رسومها بالعملة الأجنبية. صحيح أن الإغفاءات قد مكّنت بعض الطلبة الفلسطينيين من الاستمرار في الدراسة غير أن العديد منهم يواجه عقبات كبيرة في الحصول على التعليم إلى درجة اضطرتهم إلى ترك المدرسة في سن مبكرة لارتفاع تكاليف المدارس الخاصة. على الرغم من أن العديد من الفلسطينيين يرون في التعليم الأمل المتاح لهم إلا أنهم حرموا هذا الحق على خلفية أسباب سياسية لم يكونوا هم حتى جزءاً منها.
- أظهرت الحكومة المصرية تعاطفاً مع الشعب الفلسطيني ودعموا له خلال الانتفاضة التي اندلعت عام ٢٠٠٠ وهو العام الذي عملت فيه وزارة التربية والتعليم (المصرية) على إعفاء الطلبة الفلسطينيين من دفع رسوم الدراسة في المدارس الحكومية. وربما كان الحافز إلى مثل هذا القرار بالإعفاء هو وعي الحكومة لما شهدته حقوق الفلسطينيين في التعليم من تعثر وتراجع في السابق إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تحملها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ناهيك عن وعي الحكومة لأهمية الحوالات التي تستلمها العائلات الفلسطينية المقيمة في مصر من الأقارب في غزة. شعر أولئك الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة في المدارس الحكومية بالفرق عند حصولهم على هذا الإعفاء: أما المستفيدون بشكل خاص من هذا القرار فهم أبناء الفلسطينيين العاملين في دوائر الحكومة المصرية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومكتب إدارة حاكم غزة بالإضافة إلى أولئك الأبناء الذين يدرسون في المدارس الحكومية في المحافظات إذ لم تتوفر لهم المدارس الخاصة في أماكن إقامتهم.

- مقتبساً من مقال القدوسي " يخيم شبح الجهل على ٢٤٠٠٠ فلسطيني في مصر"، الشعب، ٤ شباط ١٩٩٢).
- عند التقدم بطلب الالتحاق بالجامعة، يتم اختيار الفلسطينيين للالتحاق من خلال مكتب الوافدين وهو مكتب الإدارة العامة لقبول الطلبة المهاجرين. وتستغرق إجراءات التسجيل والقبول وقتاً طويلاً وفي أغلب الأحيان يتأخر قبول الطلبة إلى ما بعد بدء الفصل الدراسي. وذكر العديد من الطلبة كيف يؤثر هذا التأخير سلباً في أدائهم الدراسي على مدار العام الأول من الدراسة.
- لتجنب دفع رسوم "الأجانب" بالجنيه الإسترليني، ذكر العديد من الطلبة الذين تمّت مقابلتهم أنهم كانوا يدفعون مبلغاً من المال لحراس الأمن ليسمحوا لهم بالدخول إلى الجامعة إضافة إلى مبلغ آخر يدفعونه إلى الكوادر الإدارية ليسمحوا لهم التقدم إلى الامتحانات. ويدفع الطلبة قسطاً صغيراً كل سنة بالجنيه المصري على أنهم طلبة محليون مما يمكن أن يعرضهم للطرد في أية لحظة. ولا يحاولون دفع رسوم الأجانب إلا بعد أن يتخرجوا ويعملوا أو أنهم يبقون الوضع على حاله بانتظار صدور عفو رئاسي أو وزاري. وإلى أن يصدر مثل هذا العفو، يبقون دون شهادة جامعية تؤيد دراستهم وتخصصهم.
- يعرف الفلسطينيون في جميع أنحاء العالم بأنهم على قدر عالٍ من التعليم إلا أن الحال يختلف في مصر، فقد أصبح حصول العديد منهم على التعليم في مصر أمراً في غاية الصعوبة لأن الأنظمة والتعليمات تشترط على الفلسطينيين الالتحاق بالمدارس الخاصة ودفع رسوم الأجانب. ذكر العديد من الفلسطينيين الذين تمت مقابلتهم أنه نتيجة للتوترات السياسية وما تمخّض عنها من الأنظمة وتطبيقاتها قد تسربوا من المدرسة أو أنهم لم يلتحقوا بالمدرسة إطلاقاً.
- أوضحت رسالة رسمية صادرة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٢ عن وزارة التعليم العالي/مكتب الوافدين وموجهة إلى الملحق الثقافي في السفارة الفلسطينية تصنيفات الفلسطينيين المعفيين من دفع ٩٠٪ من الرسوم المدرسية والجامعية كما يلي:
 - أبناء موظفي الحكومة بمن فيهم المتقاعدين؛
 - أبناء الأراذل والمطلقات المصريات؛

والجامعات الحكومية، إلا أنهم صنّفوا عام ١٩٧٨ على أنهم "أجانب". كما أن الأنظمة والتعليمات الدائمة التغيير تمخّضت عن عدم توفر الخدمات التعليمية سوى في المدارس الخاصة ومنذ ذلك الحين أصبح يطلب إلى الفلسطينيين تسديد رسوم التعليم الجامعي بالجنيه الإسترليني.

• حالت هذه التغييرات التي طرأت على معاملة الطلبة الفلسطينيين دون استكمال العديد منهم لتعليمهم. واشترط قرار وزاري صدر عام ١٩٧٨ على الطلبة الفلسطينيين الانتقال من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة. واستثنى ذلك القرار أبناء الموظفين في جيش التحرير الفلسطيني ومكتب إدارة حاكم غزة. وفرضت قيود أيضاً على التحاق "الأجانب" ببعض الكليات في الجامعة. وحظر على الفلسطينيين دراسة الطب، وعلم الصيدلة، والاقتصاد، والعلوم السياسية، والإعلام. لكن سمح لهم من جديد بدراسة تلك التخصصات بموجب اتفاقية عام ١٩٩٥ المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة المصرية حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إعداد الفلسطينيين لبناء الدولة في الضفة الغربية وغزة. وفي حين أن عدد الطلبة الفلسطينيين بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٨ في الجامعات وصل إلى ٢٠,٠٠٠ طالب، انخفض عدد الطلبة الملتحقين بالدراسة الجامعية عام ١٩٨٥ إلى ٤,٥٠٠ (سراج ١٩٨٦، ياسين ١٩٩٦) بينما وصل عدد أولئك الذين التحقوا بالجامعات الحكومية في العامين الدراسيين ١٩٩٧/١٩٩٨ و ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣,٠٤٨ طالب وطالبة^٤.

• يشكل تسديد رسوم الدراسة الجامعية عقبة رئيسية للعديد من الفلسطينيين: ففي حين أن بعض الطلبة قد حصلوا على مساعدة من السفارة الفلسطينية لتمويل دراستهم الجامعية إلا أن هذه المساعدة لم تكن كافية. والفلسطينيون الذين يفترض فيهم دفع الرسوم مثل الأجانب هم في الواقع مقيمون في مصر ويكسبون دخلهم اليومي من سوق العمل المصري ويعيشون الظروف الحياتية ذاتها التي يحيها المواطنون. وتتراوح الرسوم الأجنبية من حوالي ١,٠٠٠ ر - ٣,٠٠٠ جنيه إسترليني/سنة جامعية للدراسة في الكليات الإنسانية والعلمية. وإذا رغب الطالب الفلسطيني بمتابعة دراسته العليا، تتضاعف رسوم التعليم المستحقّة عليه (ياسين

• يجد الباحثون الجدد عن فرص عمل في القطاع المدني أنشطة بديلة لإدراج الدخل أو العمل في المنشآت الصغيرة الفردية متجاوزين عقبة شح فرص العمل في القطاعين العام والخاص. ويمثّل الفلسطينيون ذوو الموارد المحدودة وبعض التعليم الأساسي طبقة حيوية من الأشخاص يعملون في أنشطة عديدة التي توفرّ لهم قوت يومهم واحتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الأساسية وإن لم تكن ذات مردود عال لهم.

• تلجأ العائلات الفلسطينية إلى مصادر معيشية متعددة وخلافة. وهذه الموارد تتكون من عناصر كثيرة أخرى غير التشغيل وهي تشتمل على طائفة من أنشطة العمل المنظم وغير المنظم، والقانوني وغير القانوني، إضافة إلى الأعمال الدائمة والمؤقتة. وتبين من المقابلات أن أصحاب الدخول المنخفضة هم الذين يعتمدون على الاستراتيجيات الأكثر تنوعاً.

• ذكر عدد قليل من المستهدفين بالمقابلات في المناطق الريفية أنهم ما زالوا يعملون في الزراعة غير أن بعض العمال الزراعيين الذين تمت مقابلتهم كانوا المجموعة الاقتصادية الأكثر فقراً بين الفلسطينيين حيث أن العمل الزراعي محدود والدخل الذي يوفّره غير منتظم لكونه عملاً موسمياً.

• من المهن الشائعة في أوساط الفلسطينيين المقيمين في مناطق معينة مثل القليوبية والشرقية هي قيادة الشاحنات إذ ورث العديد منهم هذه المهنة عن آبائهم. وانخرط آخرون فيها من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية وهم اليوم يملكون الشاحنات الخاصة بهم. وخلال فترات الأحداث السياسية المختلفة التي كان لها تداعياتها بالنسبة للعمل، تمكّن هؤلاء الفلسطينيون من الاحتفاظ بأعمالهم. ولم تؤثر الأحداث السياسية في قدرتهم على الحصول على رخصة القيادة أو الحصول على تصاريح العمل كسائقين.

٣- التعليم

• أثّرت تداعيات الأحداث السياسية في عام ١٩٧٨ تأثيراً كبيراً على توفير التعليم للفلسطينيين في مصر. وعلى الرغم من معاملة الفلسطينيين على أنهم مواطنين يحق لهم الحصول على التعليم المجاني في المدارس

٤ خبر إعلامي بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٠ صادر عن مكتب وزير التعليم العالي بشأن قرار من الوزير مفيد شهاب لتخفيض رسوم الجامعات الحكومية إلى ٥٠٪ للطلبة الفلسطينيين دعماً للكفاح الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى.

تفرض قيوداً على حقوق الملكية للفلسطينيين، دخل العديد من الفلسطينيين في شراكات مع المصريين كوسيلة للالتفاف على العوائق القانونية.

٢- التشغيل

الغالبية من الفلسطينيين الذين قدموا إلى القاهرة من إنشاء قواعد حياة مستقرة لهم. وتجلّى هذا الاستقرار في شرائهم للمنازل، والسيارات، والاستثمار في تعليم أبنائهم، وإنشاء الأعمال التي توفر لهم الدخل عند التقاعد.

تمكّن رجال الأعمال الفلسطينيون، إذ استفادوا من السياسات التي عاملتهم كمواطنين، من التوسع في عملياتهم في مصر بعد حرب ١٩٦٧. فقام معظم الغزّاويين بتحويل ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم إلى مصر عند اندلاع الحرب.

في عام ١٩٧٨، وعقب التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل واغتيال يوسف السباعي، تأثّر استقرار الفلسطينيين تأثراً كبيراً بالسياسات التي قيّدت حقوقهم في مصر. فقد نصّت الفقرة (١) من المادة (١٦) من قانون ٤٨ لعام ١٩٧٨ بشأن التشغيل في القطاع العام على وجوب المعاملة بالمثل بالنسبة لتشغيل مواطني الدول العربية في الوظائف الحكومية: وهذا يعني أن الحكومة المصرية لا توظّف إلا مواطني تلك الدول التي توظّف دوائرها الحكومية المواطنين المصريين فيها. ونصّت المادة ٢٧ (قانون ١٣٧ لعام ١٩٨١) على أنه لا يسمح للأجانب بممارسة مهنتهم إلا إذا حصلوا على تصريح تصدره وزارة القوى العاملة والتدريب بالإضافة إلى إذن الإقامة. ومما زاد العراقيل أمام الفلسطينيين، فرض كوتا أو حصّة تحدّد عدد الأجانب الذين يتم تشغيلهم في القطاع الخاص. وجاء في نص المادة (٤) من القانون ٢٥ لعام ١٩٨٢ أنه يجب ألا يتجاوز عدد الأجانب ١٠٪ من إجمالي عدد الموظفين في أي مكان من أماكن العمل وذلك لتجنب المنافسة بين القوى العاملة الأجنبية والقوى العاملة الوطنية.

في العديد من الحالات، عمل الفلسطينيون بشكل غير قانوني في القطاع الخاص. ولم تكن مؤسسات هذا القطاع حريصة على توفير حقوق لهم مثل حقهم في الضمان الاجتماعي، وحقهم في تشغيلهم سناً لعقد عمل. وهكذا، إذا لم يكن لدى العامل تصريح عمل - وهذا هو الوضع السائد بالنسبة للعامل الفلسطيني - فإنّه يصبح هدفاً سهلاً لاستغلال صاحب العمل مما يجبره على العمل لساعات أطول، والقبول بشروط وأجور مجحفه له.

لم يشكّل الفلسطينيون في مصر كما في الدول المضيفة الأخرى مجموعة اقتصادية متجانسة. فقد اختلف رأس مالهم البشري، والمالي، والاجتماعي كما تنوعت أشكال تكيفهم الاقتصادي مع البيئة الجديدة. وبالنسبة للعديد منهم، فرضت الهجرة نماذج عمل جديدة عليهم.

لعبت شبكة العلاقات الاجتماعية دوراً مهماً بالنسبة لأولئك الذين كانوا قادرين على الاحتفاظ بمهنتهم أو أولئك الذين اضطروا إلى تغييرها. وقد أثّرت الهجرة من فلسطين في شرائح ومجموعات مختلفة من المجتمع الفلسطيني وبشكل مختلف. فالعديد ممن تراجعت مهاراتهم في العمل بسبب سنوات صعوبة إيجاد عمل مناسب تحوّلوا إلى مجالات أخرى مثل الالتحاق بصفوف المقاتلين في مختلف مجموعات القوّات المسلّحة أو بالخدمة في منظمة التحرير الفلسطينية. وفي القاهرة، وعلى الرغم من أن مجموعات عديدة من الفلسطينيين قد استقرت في جميع أرجاء المدينة، إلا أن مجموعتين فقط أصبحتا معروفتين: مجموعة الذين خدموا في منظمة التحرير الفلسطينية أو في صفوف الجيش الفلسطيني، ومجموعة رجال الأعمال.

لم يسمح للأجيال السابقة من الفلسطينيين الذين قدموا إلى مصر بالعمل إلا إذا حصلوا على تصاريح خاصة. واستجابة للظروف الاقتصادية السيئة التي شهدتها العديد من الفلسطينيين، سمح الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٤ للفلسطينيين بالعمل كمدرسين وإن كان لم يصدر أية تعليمات رسمية تضيي الصبغة الشرعية على هذه السياسة. غير أن عبد الناصر أصدر القانون رقم (٦٦) في ١٩٦٢ والذي يسمح بتشغيل الفلسطينيين العرب في الهيئات الحكومية ومعاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين المصريين.

كان لهذا القرار الصادر عن عبد الناصر والذي يقضي بمعاملة الفلسطينيين كمواطنين الأثر الأكبر في تمكين

• شكلت أنشطة المجموعات الفلسطينية الوطنية مصدر قلق للدولة المضيفة. وفي عام ١٩٧٨، أغلقت السلطات المصرية الاتحاد العام لطلبة فلسطين بعد أن عبرت مجموعة من الطلبة عن رفضها لخطة روجر والتي دعت إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ونددت المجموعة باتفاقية السلام مع إسرائيل والتي أبرمها السادات.

• بموجب قانون الطوارئ المصري، فرضت قيود مشددة على الحق في التنظيم مما أدى إلى عدم التشجيع على إنشاء النوادي الاجتماعية والثقافية، والمشاركة في الأنشطة المخصصة للأقليات.

• في ظل غياب المجتمع المتماسك، يأتي دور الأسرة الفلسطينية قوياً في تحمل أعباء المؤسسات الاجتماعية التي دمرت من خلال النزوح. فقد أصبحت الأسرة نقطة الارتكاز لشبكات الدعم التي تتكون من الأسر المصرية والفلسطينية الأخرى والمعارف بحيث يعمل هؤلاء على التصدي لشؤون المعيشة اليومية مثل الحصول على إذونات الإقامة، والسفر، والتشغيل، والتملك، وترخيص الأعمال، والتعليم.

• تغيرت تركيبة العائلة التقليدية وأصبحت أكثر تنوعاً كوسيلة للبقاء في الغربة. وبدلاً من إنشاء الهياكل العائلية الملتزمة بالتحالفات القبلية والعشائرية، كما كان عليه الوضع التقليدي في فلسطين، توسعت العائلات لتشمل أفراد المجتمعات الأخرى. وعبر الكثير من المستهدفين بالمقابلات عن وجود صعوبة في الحفاظ على نماذج الزواج الفلسطيني الملتزم بالعائلة أو بالقبيلة. كما أن الزواج من أفراد المجتمع المضيف كان بمثابة الاستراتيجية المتبعة لتعزيز حرية الحركة للفرد إضافة إلى تمتعه بالمزيد من الحقوق الأساسية.

• تمكن بعض الفلسطينيين من الاحتفاظ بمهنتهم معتمدين في ذلك على شبكة العلاقات الاجتماعية. وأرغم آخرون على احتراف مهن جديدة من خلال أعمال ماهرة أو غير ماهرة يقومون بها في المناطق الحضرية. وتعرّزت العلاقات بين المصريين والفلسطينيين من خلال شراكات الأعمال وعلاقات العمل. ونتيجة للسياسات الصادرة في مصر والتي

الفلسطينية مجلس أمناء تحت اسم المجلس الاستشاري لرجال الأعمال الفلسطينيين. وبسبب الدواعي الأمنية في مصر، أنشئ المجلس بموافقة السلطات المصرية، والتي كانت ترصد وتحضر جميع أنشطة المجلس واجتماعاته (الدجاني، ١٩٨٦). غير أن جميع الجهود قد تبددت وذهبت أدراج الرياح مع انهيار هذا المجلس والذي بعث فيه الحياة من جديد عام ١٩٩٦ دون أن تأتي جهة واحدة على ذكرأي نجاح لهذه المجموعة الثرية من الفلسطينيين.

الهيئات الفلسطينية النشطة في مصر والتابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية

١. المجلس الاستشاري لرجال الأعمال الفلسطينيين
٢. المؤسسة الخيرية الفلسطينية
٣. رابطة الشهداء والجرحى
٤. اتحاد العمال الفلسطينيين
٥. اتحاد المرأة الفلسطينية
٦. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

• أنشئت المؤسسة الخيرية الفلسطينية عام ١٩٨٣ بهدف توفير الخدمات للفلسطينيين في مصر حيث تدعم المؤسسة رسوم التعليم، وتساعد الفلسطينيين المحتاجين بتقديم الرعاية الصحية لهم وتنسيق فرص التشغيل بين الفلسطينيين ورجال الأعمال الفلسطينيين. وتهدف المؤسسة إلى دعم الفلسطينيين الذين يعيشون أوضاعاً اقتصادية متردية في مصر وذلك كوسيلة للتعبير عن التضامن والدعم المجتمعي. ووفقاً لمدير المؤسسة السيد علي جوهر، فإن معظم المستفيدين من خدمات المؤسسة هن النساء اللواتي هجرهن أزواجهن عندما رحلوا إلى غزة مع عودة منظمة التحرير عام ١٩٩٥^٣.

• لم يكن بالإمكان إنشاء المؤسسات الفلسطينية في مصر إلا بعد الحصول على موافقة الدولة و"مباركة" منظمة التحرير الفلسطينية. وأنشئ اتحاد المرأة الفلسطينية، واتحاد عمال فلسطين وكلاهما يعمل تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة عام ١٩٦٣. وكان الهدف الرئيس لهما هو تنظيم الفلسطينيين ضمن آلة منظمة التحرير الفلسطينية وتعبئتهم لخدمة القضية الفلسطينية. ويقدم الإتحادان الحد الأدنى من الخدمات الإدارية وأحياناً الخدمات الاجتماعية التي، ومرة أخرى، لا يسمح بتقديمها إلا بناء على الموافقة الأمنية.

٣ مقابلة مع علي جوهر، رئيس الهيئة الخيرية الفلسطينية، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠١

في مصر عشوائياً. وفي العديد من الحالات، أثرت شبكات العلاقات الاجتماعية والمهنية في تشغيلهم وساهمت في القرارات المتخذة بشأن إمكانية استقرار الأشخاص. واعتمد العديد من الفلسطينيين على ما يسميه بن بورات (في كولمان ١٩٩٠) بروابط العائلة، والأصدقاء، والمؤسسات للاستقرار في المدن، وهذا ما يطلق عليه باللغة الإنجليزية F-connections حيث حرف F يدل على هذه العناصر باللغة الإنجليزية وهي: family, firms and friends.

• هاجر العديد من الفلسطينيين عنوة من وطنهم على شكل مجموعات، ووصلوا إلى مصر ضمن هذه المجموعات ذاتها حيث بدأوا حياة جديدة مع بعضهم البعض هناك. واليوم، ما زال العديد منهم يعيشون مع بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، يعيش العديد من الفلسطينيين من المجدل مع بعضهم البعض في فاقوس والعديد من الفلسطينيين القادمين أصلاً من بئر السبع يعيشون في جزيرة فاضل والقنايات. وفي بعض الحالات، أعيد إنشاء النظام الاجتماعي الذي كان يعمل به في فلسطين وتم إحيائه في هذه المناطق الجديدة في مصر. وحتى المخاتير أو رؤساء القرى حافظوا على "امتيازهم" ولعبوا دور الوسيط مع السلطات المحلية في مصر كما كان عليه حالهم في فلسطين. غير أن غالبية الفلسطينيين الذين وصلوا كأفراد استقرّوا في مدن مصرية أكبر. ولقد ساعدت شبكات العلاقات التي أنشئت في الماضي المجموعات اللاحقة من الفلسطينيين على الاستقرار في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧.

• في بداية الثمانينيات، ونتيجة للفراغ الاجتماعي والاقتصادي بين الفلسطينيين المتفرقين، شعر رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر بالحاجة إلى إنشاء هيئة خاصة بهم وذلك للعمل على إدارة الشؤون الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. وما كان من شأن هذا التوجه في المجتمع لإنشاء مؤسسة الاجتماعية والاقتصادية سوى أن أثار الخوف في بعض الأوساط المصرية من احتمال انخراط هذه المؤسسات في تحقيق أغراض سياسية قد تهدد مصالح الدولة المصرية. وبالمقابل، خشيت منظمة التحرير الفلسطينية من أن يؤدي إنشاء مؤسسة على يدي البرجوازية الفلسطينية إلى تهديد شرعية وسلطة منظمة التحرير ذاتها. وبعد سلسلة من المفاوضات، طوي رجال الأعمال الفلسطينيين تحت جناح منظمة التحرير الفلسطينية عندما أنشأ الهلال الأحمر الفلسطيني وهو مؤسسة تابعة لمنظمة التحرير

في مصر يمتاز بالتاريخ المشترك، والخلفية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة. وفي دولة يشكّل فيها النظام الأمني ركناً أساسياً، يمكن للناس أن يشكّوا ببعضهم البعض ومن الممكن أن يحدوا من التزاماتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية تجاه بعضهم البعض. وحيث أن الفلسطينيين يشكّلون أقلية ضعيفة ومتفرقة، فإنهم قد تأثروا بالتوترات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة المصرية. فمن جهة، عملت الحكومة على إحكام قبضتها على الأنشطة الفلسطينية خلال فترة التوتر. ومن جهة أخرى، تأثرت العامة المصرية وبشكل كبير بالحملة الإعلامية التي كانت تبث أفكاراً سلبية عن الفلسطينيين. هذا كلّه أدى إلى نشوء ظروف توتر للفلسطينيين المقيمين في مصر. وفي نهاية المطاف، تمكن الفلسطينيون من إنشاء شبكة علاقات اجتماعية لم تقتصر عليهم وحسب بل توسّعت لتشمل المصريين. فلم تعد توجد مجتمعات فلسطينية خالصة في مصر.

• في الدول التي يوجد بها مخيمات تخدمها وكالة الغوث، عمل الفلسطينيون على إعادة إنشاء مجتمعاتهم التقليدية. كان الوضع مختلف في مصر. ففي البداية، لم يكن إنشاء المجتمعات الفلسطينية التقليدية ممكناً بسبب السياسات المصرية الرامية إلى عدم إنشاء مخيمات لاجئين طويلة المدى تخدمها أية مؤسسة بغض النظر عن ماهيتها: فهذا يمكن الفلسطينيين من التجمع حول موقر الخدمة، وإعادة إنشاء مجتمعاتهم، وفرض وجودهم. إضافة إلى هذا، فقد ساعدت سياسة مصر بإعادة اللاجئين إلى فلسطين (غزة) بأن أدى إلى عدم تمكّنهم من الإقامة في مكان واحد مما أحدث شروطاً ضمن المجتمع الفلسطيني. فمخيمات الطوارئ التي أنشئت في ١٩٤٨ في العباسية، والمزريطا، والقطر كانت عبارة عن مخيمات مؤقتة وقد أرغم سكان المخيم في نهاية الأمر إما على الانتقال إلى غزة أو أن يسعوا إلى الاستقرار في مصر إذا توفرت لهم الإمكانات والعلاقات اللازمة لذلك. وشهد عام ١٩٦٧ المزيد من الانقسامات في مجتمع الفلسطينيين الموجودين على أرض المخيمات المؤقتة في مديرية التحرير ومنها ذلك الانقسام بين الكوادر العسكرية والمدنية. فأولئك في صفوف الجيش قد تركوا عائلاتهم للانحياز بقواعدهم العسكرية بينما استقر المدنيون وفقاً لعلاقاتهم الشخصية ومصالحهم المتعلقة بتوفر فرص العمل لهم.

• في أغلب الأحيان، لم يكن توزيع السكان الفلسطينيين

المدن الرئيسية قبل الانتداب البريطاني واحتلال فلسطين من قبل اليهود الصهاينة، لأسباب تجارية، وثقافية، وسياسية. وقد ساعدت الاتصالات التي كانت قائمة في السابق بين الفلسطينيين والمصريين على تمهيد السبيل أمام سلسلة هجرات من فلسطين إلى مصر.

خارجة عن سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أبو نضال من المؤثرات السلبية على علاقات مصر مع الفلسطينيين. وتم تعديل الأنظمة، والتعليمات، والسياسات الإدارية بحيث يعامل الفلسطينيون في مصر بموجبها على أنهم أجناب. في عام ١٩٧٨، أصدر الرئيس المصري أنور السادات قرارين إداريين يحملان الرقمين ٤٧ و ٤٨ بحيث يبطلان جميع الأنظمة السابقة التي كان الفلسطينيون يعاملون بموجبها على أنهم مواطنين. وكانت العوامل السياسية هي السند الأكبر لهذا الخرق التدريجي للحقوق المدنية والقانونية للفلسطينيين.

• عند وصول الفلسطينيين إلى مصر في ٢٤ نيسان ١٩٤٨، أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية مخيمات طوارئ لهم في العباسية بالقاهرة، والمزريطا في بور سعيد، والقنطرة شرق. قدمت الحكومة المصرية الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في هذا الاخير. أما الأمم المتحدة لم تقدم خدماتها لهم. وبعد أن وقّعت مصر على هدنة رودس في ١٩٤٩ و تسلمت زمام السيطرة العسكرية والإدارية على غزة، نقل العديد من الفلسطينيين من مصر إلى غزة. ولم يسمح بالبقاء سوى لأولئك الفلسطينيين الذين لديهم الوسائل المعيشية اللازمة للعيش في مصر أو أولئك الذين لهم كفلاء فيها.

• حاول الفلسطينيون في مصر، وفي إطار الحقوق المحدودة الممنوحة لهم، أن يعززوا قدراتهم على البقاء والعيش وعملوا في سبيل ذلك على توفير مقومات العيش الملموسة وغير الملموسة بما فيها أنشطة العمل، ومصادر الدخل، والمدخرات والتخطيط طويل المدى للمستقبل. ويهدف هذا التقرير من خلال استعراض الطرق التي استخدمت فيها هذه المقومات إلى المساهمة في كشف النقاب عن علم الهجرة القسرية وهو علم أخذ بالاتساع. كما يسهم في تكوين الفهم النظري لمعيشة الفلسطينيين في الدول المضيفة.

• خلال حقبة حكم عبد الناصر، كان الفلسطينيون يعاملون على قدم المساواة مع المواطنين المصريين إذ لم تعتبرهم التشريعات، والأنظمة، والتعليمات المصرية آنذاك "أجانب". ولم يشهد الفلسطينيون حتى الآن ظروفًا معيشية أفضل من تلك التي شهدوها في تلك الفترة إذ أتيح لهم خلالها التمتع بالمزيد من خدمات الدولة المقدمة لهم. فقد كان يسمح لهم بالعمل، وكان التعليم المدرسي والجامعي يوفر لهم بالمجان. والأهم من هذا كله، وفي إطار الشؤون القانونية، لم تستخدم عبارة "أجنبي" في القوانين المتعلقة بالفلسطينيين.

نتائج البحث في مقومات المعيشة المتاحة للفلسطينيين في مصر

١- شبكة العلاقات الاجتماعية

• يشير رأس المال الاجتماعي إلى مجموعة الموارد المستخدمة في العلاقات الأسرية وأشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى في نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية. وتوفّر هذه الشبكة الدعم الاجتماعي، والمالي، والسياسي لأفرادها. وهي تلبّي احتياجات البقاء المباشرة وتتيح المجال لتأمين الاحتياجات المتوسطة والطويلة المدى مما يساعد على التغلب على الأوضاع الهشة والضعيفة.

أصدر الرئيس عبد الناصر في ١٩٦٢ القانون ٦٦، الذي يسمح للفلسطينيين بالعمل في الحكومة ووظائف القطاع العام. ونصّت المادة (١) منه بأنه وباستثناء ما ورد في الجزء (١) من المادة (٦) (القانون رقم ٢١٠ لعام ١٩٥١)، بشأن موظفي القطاع العام، يسمح للفلسطينيين بالعمل في الوظائف الحكومية ووظائف القطاع العام ويعاملون على أنهم مواطنين في الجمهورية العربية المتحدة. (الجريدة الرسمية، رقم ٥٨، ١٠ آذار، ١٩٦٢).

• يعتمد اللاجئون والنازحون في أغلب الأحيان إلى إنشاء الروابط الاجتماعية في أوساطهم ضمن الدول المضيفة من أجل التأقلم والتكيف. غير أن البحث الميداني قد كشف عن عدد من العوامل، من بينها الثقة، والاستقرار، والأيدولوجية (الفكر السياسي)، والتي عملت على إعاقة بناء مجتمع فلسطيني متماسك

• غير أن التوترات السياسية في نهاية السبعينيات من القرن العشرين ساهمت في إحداث تغييرات في معاملة مصر للفلسطينيين. فلقد كان توقيع مصر على اتفاقيات السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد واغتيال يوسف السباعي، وزير الثقافة المصري آنذاك على أيدي زمرة

محافظات: القاهرة، والشرقية، والقليوبية، أجريت ٥٩ مقابلة كاملة مع عائلات تشكل في مجملها ٤٠١ شخصاً: ٢١٥ رجلاً و ١٨٦ امرأة.

- أجريت مقابلات وجهاً لوجه من خلال سلسلة من الأسئلة التي تسنح المجال للإسهاب بالإجابة: حيث وضعت هذه الأسئلة وصيغت بطريقة تستثير البيانات النوعية المتعلقة باستراتيجيات البقاء التي اعتمدها عائلات اللاجئين الفلسطينيين وذلك لفهم العوامل التي تؤثر في حياة اللاجئين. واستخدمت استبانة لتحديد آثار تغيير السياسات الحكومية على معاملة الفلسطينيين فيما يتعلق بالوضع القانوني، والوضع الاقتصادي الاجتماعي، والتعليم، والعمل، والصحة، والوضع المالي وموارد الدخل المتاحة للفلسطينيين. من الأمور التي عملت على تيسير إجراء المقابلات أن الباحثين الذين أجروها كانوا من أصول فلسطينية ويتحدث البعض منهم اللغة العربية باللهجة الفلسطينية.

نبذة تاريخية

- من الممكن تقسيم الفلسطينيين الذين يدرسه هذا البحث إلى مجموعتين: الأولى تتكون من أولئك الذين اضطروا إلى اللجوء إلى مصر بسبب الحرب وخوفهم من الاضطهاد، وأولئك الذين هاجروا نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية. أما أولئك الذين قدموا إلى مصر نتيجة الحرب فهم الذين قدموا عام ١٩٤٨ و يعرفون بـ "اللاجئين الفلسطينيين" والذين قدموا نتيجة لأحداث ١٩٦٧ ويعرفون بـ "النازحين الفلسطينيين". أما المجموعة الثانية فتشمل أولئك الفلسطينيين الذين سعوا في طلب العمل والعلم في مصر بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٧. ونتيجة لاحتلال المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وجد العديد من الفلسطينيين أنفسهم غير قادرين على العودة إلى فلسطين مما اضطرتهم إلى البقاء في مصر.

- تحظى مصر بموقع جغرافي سياسي (جيوبوليتيكي) يجعل منها مركزاً مهماً في الشرق الأوسط. كان الفلسطينيون قادرين على السفر والحركة بسهولة بين

والبيانات الديموغرافية المتعلقة بالموضوع، تم الاعتماد على النهج النوعي لدراسة المجتمع الفلسطيني. وقد استحال إجراء المسح الميداني وجمع البيانات الكمية بسبب عدم توفر الرقم الدقيق لتعداد الفلسطينيين اللاجئين في مصر إضافة إلى عدم توفر نتائج المسح الإحصائي الذي أجرته الحكومة المصرية عام ١٩٩٥.

- تم استخدام العديد من المصادر الثانوية بما فيها الملفات الأرشيفية، والكتب، والمقالات، والقوانين، والأنظمة والتعليمات الإدارية وذلك ضمن مكتبات البحث المتوفرة في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ومركز دراسات وأبحاث الشرق الأوسط المعاصرة في عمان، ومركز توثيق دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد والمكتبة البريطانية في لندن والتي تمت زيارتها جميعاً لجمع المادة المتعلقة بالفلسطينيين في مصر. غير أنه لم يتم العثور سوى على بضعة مراجع تتعلق بالفلسطينيين في مصر: فكان أن أجريت المقابلات مع العديد من المسؤولين الفلسطينيين والمصريين، والدارسين، وقادة المجتمعات المحلية لجمع المعلومات الأساسية عن وضع الفلسطينيين.

عدد العائلات الفلسطينية التي تمت مقابلتها		الموقع
العائلات التي تمت مقابلتها	العدد	النسبة المئوية (%)
٢٤	٤٠,٧ (%)	١- القاهرة
٣٥	٥٩,٣ (%)	٢- محافظات مصر
٥٩	١٠٠ (%)	المجموع

- ينتشر الفلسطينيون في مصر عبر المناطق الحضرية والريفية. ولا يتلقون الخدمة من أية هيئة تابعة للأمم المتحدة ولا توجد لهم مخيمات. ومن أجل تحديد مواقع الفلسطينيين ومقابلتهم، اتبعت طريقة "كرة الثلج" في العديد من المحافظات: القاهرة، والشرقية، والقليوبية، والعريش، والمنيا، وبور سعيد، والاسماعيلية. وأجريت ثمانون زيارة إلى العائلات الفلسطينية في المحافظات المذكورة. منها زيارات أجريت في ثلاث

تعرف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين "اللاجئ الفلسطيني" على أنه أي شخص كان مكان إقامته الطبيعي في فلسطين خلال الفترة من ١ حزيران ١٩٤٦ إلى ١٥ أيار ١٩٤٨ والذي فقد منزله ومقومات عيشه نتيجة لحرب ١٩٤٨. وفي متن القرار رقم ٢٢٥٢ (V-ES) الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧، وصف "الأشخاص النازحون" على أنهم "أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة إلى المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧".

٣ طريقة كرة الثلج عبارة عن طريقة بحثية إذ تعتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية لمجتمع البحث وهو هنا مجتمع الفلسطينيين في مصر، وبهذه الطريقة يتم الحصول على المعلومات اللازمة للبحث من خلال الأشخاص والمعارف

- يهدف هذا التقرير إلى إرساء الأساس اللازم لمشاريع مستقبلية لإفادة المجتمع الفلسطيني مستندا على المعلومات التي تم تجميعها عن الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون في مصر. ومن الممكن أن تشمل هذه الجهود على محاولات لتطوير مشاريع معينة مثل مشاريع إدرار الدخل، أو مبادرات مشاريع تعليمية. كما يؤمل تطبيق هذه النتائج من أجل الضغط لإصدار سياسات وبرامج تلبي بشكل أفضل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للفلسطينيين المقيمين في الدول المضيفة.

المسائل المهنية

- أجري هذا البحث خلال سنتين من الزمان تحت رعاية الجامعة الأمريكية في القاهرة- برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين كجزء من مجموعة مشاريع بحث تهدف الى دراسة مقومات المعيشة لمختلف السكان اللاجئين في مصر.

- التحدي الرئيس الذي واجه هذا البحث هو نقص مصادر المعلومات الموثوقة بشأن التوزيع الجغرافي، والخصائص الاجتماعية والديموغرافية للاجئين في مصر. فالحكومة المصرية لا تفصح عن المعلومات والأرقام التي تبين أعداد اللاجئين المقيمين في مختلف أنحاء البلاد ولا تفصح أيضاً عن الأرقام الدالة على مجموع عدد اللاجئين الموجودين فيها.

- وفقاً للسفير الفلسطيني في مصر، فقد وصل تعداد الفلسطينيين المقيمين في مصر في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٥٣ر٠٠٠ نسمة^١. ولاحظ أن الحكومة المصرية كانت أعلنت أن هذا التعداد وصل إلى ٧٠ر٠٠٠ نسمة. أما تقرير اللجنة الأمريكية للاجئين لسنة ٢٠٠٢، فيذكر أن تعداد الفلسطينيين في مصر قد وصل إلى ٥٠ر٠٠٠ لاجئ في نهاية ٢٠٠١.

- خلافاً لتلك المعلومات المتوفرة عن أولئك الذين لجئوا إلى الأردن، وسوريا، ولبنان، فإن المصادر والمراجع المكتوبة عن الفلسطينيين الذي لجئوا إلى مصر قليلة. علماً أن تعداد الفلسطينيين في مصر قد وصل إلى ١٣ر٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ و ٣٣ر٠٠٠ نسمة في ١٩٦٩ (الدجاني ١٩٨٦: ٤١). وبسبب ندرة المصادر المكتوبة

- يقدم هذا التقرير تحليلاً لمقومات العيش واستراتيجيات التأقلم التي اعتمدها الفلسطينيون في البلد المضيف مصر بعد هجرتهم. وقد تأثر هذا التأقلم بعاملين رئيسيين هما: الموارد التي عملوا على توظيفها "لإعادة بناء" حياتهم في الدولة المضيفة والسياسات التي اعتمدها الدولة المضيفة ذاتها إزاء الفلسطينيين.

- ثمة أهمية خاصة لدراسة مقومات المعيشة للفلسطينيين في مصر ذلك أن مثل هذه الدراسة تنظر إلى الفلسطينيين على أنهم عناصر في التغيير الاجتماعي بدلاً من أن تختصر وجودهم ليكونوا مجرد ضحايا للظروف السياسية. وتبحث الدراسة في قدرة حتى أكثر مجتمعات اللاجئين هشاشة وضعفاً على تعبئة الموارد والشبكات الاجتماعية في كفاحهم من أجل العيش. وفي دراسة مقومات المعيشة، يعرض هذا التقرير الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون من الطبقتين الدنيا والمتوسطة، وهم الذين يشكلون الغالبية في مصر، نافياً بذلك الصورة النمطية للفلسطينيين على أنهم أفراد أثرياء في المجتمع المصري.

من الممكن تعريف مقومات المعيشة على أنها الوسائل، والأنشطة، والحقوق، والأسس التي تعين الناس على كسب العيش. وتعرّف المقومات في هذا السياق الخاص على أنها المقومات الطبيعية (مثلاً، الأرض، موارد الممتلكات العامة، المدارس، والعيادات الصحية)، والاجتماعية (مثل: المجتمع، والعائلة، وشبكة العلاقات الاجتماعية)، والسياسية (مثل: المشاركة في المجتمع المدني، والتنظيم المؤسسي والمجمعي)، والبشرية (مثل: التعليم، والعمل، والصحة، والمهارات)، والاقتصادية والمالية (مثل: الوظائف، والمدخرات، والحوالات المنتظمة أو التقاعد). وتشتمل مقومات المعيشة على المحاولات الرامية إلى إيجاد فرص فاعلة للاجئين لكسب الدخل والحصول على خدمات التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات إضافة إلى الحقوق المدنية والقانونية. وفي الوقت ذاته، من الممكن أن تحدث الصدمات والأحداث غير المتوقعة وتؤدي إلى خلق الوضع الهش. وتختلف درجة هشاشة الوضع حسب الزمان والمكان وتعتمد بشكل كبير على العمليات المتغيرة التي يقوم من خلالها الأفراد، والعائلات، والمجموعات الأكبر في المجتمع بتوفير أساسيات الحياة واحتياجاتها والاستثمار في إعادة بناء نظامهم الاجتماعي على المدى المتوسط والطويل.

١ مقابلة مع السفير الفلسطيني في مصر، سعادة السيد زهدي القدرة في ٢٣ أيلول ٢٠٠١. <http://www.refugees.org/world/country/index/egypt.cfm> ٢